page09 - taalim 24/01/04 17:17 Page 1

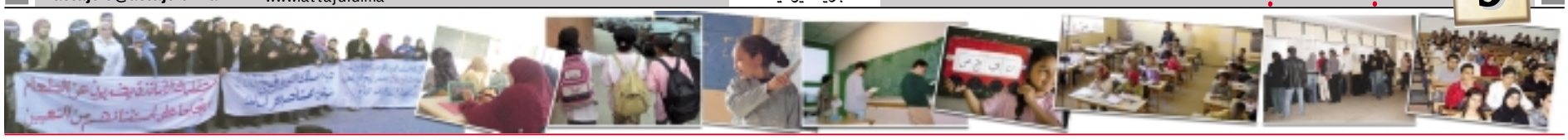

الطفل يكلف ما بين 700 درهم وحوالي 2400 درهم شهريا

التعليم الخصوصي.. تكاليف فوق الطاقة ودعوة لتنظيم القطاع

أصبح التعليم الخصوصي وجهة آلاف الأسر المغربية، وإن كانت نسبة استقبال المتمدرسين من قبل هذا القطاع ضعيفة لا تتجاوز 7,7٪ من المتمدرسين في قطاع التعليم المدرسي و5,6٪ في التعليم العالي سنة 2007-2006 بسبب ارتفاع التكاليف التي تتطلبها متابعة الدراسة بالقطاع .

لتسجيل تلميذ واحد في التعليم الأولي الخصوصي خارج رسوم التسجيل والتأمين وجمعيات الآباء يلزم توفير مبلغ 8400 درهم سنويا، وما يفوق 10000 درهم للتعليم الأساسي وأزيد من 13750 درهما بالثانوي الإعدادي، مع توفير النقل المدرسي، وهذه أثمنة في المتوسط، فهناك مؤسسات للتعليم الخصوصي تلزم الآباء والأمهات بدفع أكثر من المبالغ المذكورة قد تصل إلى 2500 درهم.

ويرى محمد بنقدور، رئيس كونفدرالية جمعيات حماية المستهلك وأستاذ الاقتصاد بجامعة وجدة، أن تكاليف التمدرس بالقطاع الخاص ترتفع بشكل دوري في غياب تام لتنظيم القطاع، فأرباب مؤسسات التعليم الخصوص حسب بنقدور يحددون الأثمنة ويفرضونها على الآباء، في حين على الدولة أن تتحمل المسؤولية وتتدخل لتنظيم القطاع ووضع دفتر تحملات خاص، ومن ثم يتم تحديد أثمنة التمدرس حسب الأصناف وتعمم على مختلف الأقاليم والجهات، خصوصا وأن هذه المؤسسات تقدم خدمات عمومية، وأوضح المتحدث أن عددا من الآباء اتصلوا بهم في الجمعية وأبلغوهم شكاويهم، إذ فرضت عليهم المؤسسات التي يدرس بها أبناؤهم رسوما وزيادات غير قانونية بلغت حوالي 700 درهم شهريا مقارنة مع الموسم الدراسي المنصرم، وتحدث بنقدور عن رصدهم لاختلالات فيما يتعلق بالتمدرس بالقطاع الخاص وفق دراسة أنجزتها الكنفدرالية، الدراسة بينت بالواضح تحكم الجانب المادي في التوجه نحو القطاع الخاص، فالأسر التي لها دخل قليل لا مكان لها في القطاع الخاص. من جهة أخرى ربط بنقدور بين الاختلالات المادية لدى مؤسسات التعليم الخاص والبرامج والمناهج التي تدرس، وألح على ضرورة توحيدها ومراقبتها من لدن الجهات المختصة.

تجربة أم

" ي.ط" أم لطفلة وطفل، سبق أن سجلت طفلتها البكر في التعليم العمومي بإحدى المدن الصغيرة، قبل أن ترحل الأسرة الصغيرة بسبب ظروف عمل الزوج إلى الرباط العاصمة، إذ قامت بتسجيلها بمدرسة عمومية للسنة الثالثة، لكن تبين للأم أن ابنتها لازالت متعثرة، خاصة في اللغة الفرنسية، لتقرر تسجيلها بإحدى مدارس التعليم الخصوصي رغم زيادة تكاليف أخرى، كما قامت بتسجيل طفلها الثاني في المؤسسة نفسها ابتداء من القسم الأول أساسي، لم تقف الأم عند هذا الحد؛ بل جلبت أستاذة للغة الفرنسية للبيت لدعم الطفلين معا في اللغة الفرنسية، مع العلم أن هذه الأخيرة تدرسهم بالمؤسسة، تحكي الأم أنها سعدت أيما سعادة بعد أن سايرت ابنتها وابنها الدراسة بالقطاع الخاص، خصوصا بعد أن احتلا المراتب الأولى على صعيد المؤسسة، كما أنهما تمكنا من اللغة الفرنسية إلى درجة أنها تستفيد منهما في ضبط بعض الكلمات والجمل باللغة الفرنسية، وتعهدت المتحدثة بالاستمرار في تسجيل أبنائها بالقطاع الخاص إلى حين الحصول على شهادة الباكالوريا على الرغم من التكاليف الباهضة، وحجتها في ذلك أن الأبناء هم المستقبل وهم رأس مالنا الحقيقي، ولابد من الكد والاجتهاد لضمان تمدرس حقيقي، وهذا وجدناه في المؤسسة التي يدرس بها الأطفال.

من جهة أخرى يعتقد عدد من الآباء أن التعليم الخصوصي بات ضرورة وليس اختيارا، ويرجع هذا بحسب "حميد أبو ضحى" إلى تدني مستوى التعليم العمومي بشكل كبير، إذ انعدمت فيه كل الشروط والمواصفات للتحصيل الدراسي، مما جعله ينخرط في تسجيل طفلاه في مدرسة خاصة بالرغم من التكاليف المرتفعة، مشيرا إلى أن هناك جودة في المناهج والتدريس، كما أن هناك انضباط جيد للمدرسين وتفان في العمل. إلى جانب ذلك، تتوفر المدرسة الخاصة على مرافق ممتازة وعلى جودة عالية في طريقة بنائها وهندستها معا، ناهيك عن توفير شروط التدريس والراحة، وهذا غير متوفر بالمرة في المدارس العمومية الحكومية على الرغم من تخصيص اعتمادات مالية مهمة حسب ما جاء به البرنامج الاستعجالي.

مبررات

يرى بعض أرباب مؤسسات التعليم الخصوصي أن منطق تحديد الواجب الشهري ورسوم التسجيل لا يمكن تحديده كما هو حاصل في التعليم العمومي، فهو بحسب سمير الرايس، المشرف العام لمؤسسة أرض السلام الخاصة بسلا، يختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب الخدمات المقدمة، مع العلم أن التلميذ قد يكلف أكثر بالنظر إلى الواجب الشهري الذي تدفعه أسرته، مضيفا أن التجهيزات التي تتوفر عليها كل مؤسسة والتكوينات التي يخضع لها الأساتذة تزيد في الكلفة، الرايس أوضح أيضا أن منطق العرض والطلب يلعب دورا أساسيا في كل ما سبق، خصوصا بالمدن الكبرى، مبرزا أن التسجيلات بالقطاع الخاص تتوقف خلال شهر ماي، ومن تأخر يستحيل أن يجد مكانا بهذه المؤسسات كيفما كانت حتى ولو كانت تقدم خدمات ضعيفة.

استغلال وانتهاز للفرص

سمير الرايس، وبحكم خبرته في التعليم الخصوصي، اعترف أن بعض مؤسسات التعليم الخصوصي، خاصة بالمدن الكبرى تستغل منطق العرض والطلب، وتعمل على رفع الأسعار بشكل لافت دون أن تزيد من جودة الخدمات.

وعن ارتفاع العرض والطلب بالتعليم الخصوصي عزا الرايس الأمر إلى سوء التعليم العمومي وضعف الخدمات التي يقدمها، بالإضافة إلى انعدام أو غياب أو قلة التجهيزات الأساسية. وفيما يتعلق بدور الدولة في مسألة تحديد واجبات التمدرس بالقطاع الخصوصي؛ أكد الرايس أنه لا وجود لقانون يحدد الأثمنة، بل المؤسسات العاملة بالقطاع الخاص هي بمثابة مقاولة خاضعة لمنطق العرض والطلب، لكنه أشار إلى أنه في وقت سابق ظهرت محاولات ودعوات للتحكم في الأثمنة، لكن أرباب التعليم الخصوصي لهم أيضا شروط ومطالب تتمثل أساسا في تدخل الدولة لدعم هذا القطاع وتخصيص مساعدات وامتيازات حتى يقوم بواجبه التأطيري والتربوي على أحسن ما يرام.

انتقاد القطاع من طرف الوزارة

وثيقة البرنامج الاستعجالي، والتي صاغها عدد من خبراء وزارة التربية الوطنية أكدت أن العرض التربوي الخصوصي يشكل عنصرا مكملا لتمويل الدولة، إلا أنه يلاحظ قصوره عن بلوغ مستوى التطور المأمول، إذ تظل

البحث عن حلول ومساعدات مشروطة

البرنامج حدد ثلاثة مبادئ أساسية لإصلاح الوضع وتجاوز الثغرات، منها إقرار تدابير تحفيزية تمكن من تسهيل استثمار الخواص في قطاع التعليم (آليات لاقتناء الأراضي بشروط تفضيلية، ولتمويل كلفة الاستثمار، تحمل جزء من تكاليف البناء...). ثم تفويض تدبير مؤسسات عمومية قائمة: تفويت البنايات والتجهيزات والحاق الأطر التربوية بالتعليم الخاص وتقديم إعانات محتملة لتسيير مؤسساته حسب التعريفة المتبناة في كل مؤسسة مثلا. بالإضافة إلى تطوير نموذج جديد ومتكامل للعرض التربوي الخاص ينتظم حول متدخلين خواص من حجم كبير باستطاعتهم تغطية مجموع التراب الوطني، ويشتغلون في مجموعات مدرسية معترف بقيمتها.

وبحسب المصدر المذكور ينبغي للعدة التحفيزية أن تكون بالضرورة انتقائية وتعتمد على نموذج "العرض الخصوصي التعاقدي" الذي يقرن الاستفادة من التدابير التحفيزية بشروط تتيح تجنب التجاوزات وتوجيه تطوير العرض التربوي الخصوصي وفق السياسة الجهوية المؤدية إلى تيسير تنمية هذا العرض في بعض الجهات والجماعات والأوساط.

البرنامج المذكور أكد أنه سيتم القيام بدراسة معمقة لأجل تحقيق التطبيق العملي لهذا النموذج، وتحديد التدابير التحفيزية الأكثر ملاءمة. ويمكن في هذا الصدد، اللجوء إلى "الاتفاقية-الإطار" قابلة للتعديل والتكييف لتطبيق هذه المقتضيات. ومن جهة أخرى سيتم اتخاذ تدابير تكميلية من أجل تأهيل التعليم الخصوصي القائم، وضمان جودة متجانسة من خلال تعزيز التأطير بواسطة تنظيم تكوين أساسي ومستمر لفائدة مدرسي التعليم الخصوصي وتدعيم جهاز تفتيش المؤسسات الخصوصية.

خالد السطي

> **لتسجيل تلميذ واحد في التعليم الأولي الخصوصي خارج رسوم التسجيل والتأمين وجمعيات الآباء يلزم توفير مبلغ 8400 درهم سنويا، وما يفوق 10000 درهم للتعليم الأساسي وأزيد من 13750 درهما بالثانوي الإعدادي**

المنظومة التربوية المغربية ومجتمع المعرفة

رشيد جرموني (*)

دخلت مجتمعاتنا مرحلة جديدة ، ومنعطفا متحولا ، بفعل الثورة المعلوماتية والتقنية ، أو ما أصبح يصطلح عليه " بمجتمع المعرفة " الذي يشكل البعد التكنولوجي والاقتصاد الجديد وشبكات الاتصال ، إحدى اهم المظاهر البارزة فيها ، والتي تلقي بظلالها الثقيلة على واقع الانسان ، وتضع البشرية أمام تحديات جديدة وأسئلة مختلفة (اليونسكو، 2005) .

ولا شك أن المدرسة تقع على عاتقها مهمة الاضطلاع بهذه التحديات التي تواجه المجتمعات الحالية ، على اعتبار أن المؤسسة التعليمية تعتبر الجسر والقاطرة لتحقيق الاستجابات المطلوبة ، والتفاعل الخلاق .هذا بالاضافة إلى تضافر جهود العديد من العوامل ، سواء منها السياسية او الاقتصادية أو حتى الثقافية / القيمية ، ذلك ان ربح رهان مجتمع المعرفة ، يقتضي تحديثا سياسيا حقيقيا ، يحدد الاختيارات الكبرى والاستراتيجيات المناسبة لبناء المواطن / الانسان وفق رؤية واضحة ولغايات محددة .وأيضا اقتصاد يضع في صلب أولوياته تاهيل الصناعة الوطنية بأياد وطنية ، وكذا بلورة مشروع ثقافي / قيمي مرتبط بهوية البلد يعزز من القيم الأصيلة ، وفي نفس الوقت منفتح على الثقافات الأخرى ، بنفس استيعابي تواصلي ، غير مستلب أو متقوقع .

ارتباطا بهذه التحديات ، نجد أن المنظومة التربوية ببلادنا ، دخلت بدورها منعطفا تاريخيا حرجا ،يتمثل في وضعيتين مفارقتين ، الأولى تثقل مخلفات الماضي التعليمي المثخن ، بالعديد من المشاكل من قبيل ، ارتفاع نسبة الهدر المدرسي (أكثر من 380 ألف طفل غادروا المدرسة بدون استكمال تعلماتهم الأساسية ، التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم 2008) ، بالاضافة إلى تزايد أعداد الخريجيين الجامعيين ،وارتماؤهم في أحضان البطالة ، هذا دون أن نغفل عن عدم تطابق متطلبات سوق الشغل مع خريجي الجامعات المغربية ، مما يفقد البلد من استثمار عوائد اقتصادية على دورته الانتاجية .وذلك ما يظهر في عدم الملاءمة بين النظام التعليمي وخطط التنمية . ويضاف غلى كل هذه الصعوبات معضلة الأمية التي لا زالت تتأرجح بين الفينة والأخرى ، دون خروج عملي منها ، مما يطرح ألف سؤال حول نجاعة نظامنا التربوي .

أما المفارقة الثانية ، فقد تولدت مع التحول السريع في كل مناحي الحياة المعاصرة التي تزداد ظواهره في التعقيد والتركيب ، مثل ما وقع المنظومات التعليمية العالمية ، والتي بدأت توظف التقنيات التكنولوجية العالية الجودة ، كالتعليم عن بعد ، والاعتماد على المختبرات الجماعية ، وأيضا تقنيات التعليم التي تركب الفضاءات الافتراضية ، وإنشاء شبكات التعليم المتجدد ، والتركيز على معايير ذات جودة عالية ودولية لقياس مستوى التعلمات التي تنشدها هذه المنظومات التربوية .وبهذا المعنى لم يعد السؤال يطرح مدى تعرف ؟ بل تجاوزه إلى أسئلة مركبة وعميقة ، من مثل : هل تعرف كيف نفعل ذلك ؟ وأين تجد المعرفة المطلوبة ؟ وكيف تجدها ؟ وماهي قيمة المعرفة المتوافرة لديك ؟ وما هي الاستخدامات الممكنة لها ؟

وما إلى ذلك من كفايات تجعل المرء عالما ولو بدرجات متفاوتة ، وعليما بخفايا الأمور وقيمتها وأساليب التعامل معها ، ومعلما يساهم في نشر المعرفة وعاملا فاعلا في محيطه ومجتمعه ، من خلال قدرته على اتخاذ القرارات والمواقف بناء على المعرفة المتوافرة لديه .(تقرير المعرفة العربي للعام 2009) .

تشكل هاتان المفارقتان ، بنية مركبة تشرط منظومتنا التربوية وقدرتها على كسب رهان مجتمع المعرفة ، وتكوين الرأسمال المعرفي ، لذلك تتضاف تحديات الأمس ، بإكراهات اليوم والمستقبل . الشيء الذي يتطلب مجهودات استثنائية تشمل كافة المستويات وشتى المجالات .

من خلال إبراز أوجه المفارقتين اللتين أصبحتا تميزان منظومتنا التعليمية ، نتساءل ما هي التدابير والاجراءات والخطط التي اتخذها صانع القرار التربوي ببلادنا ؟ وما هي النتائج المسجلة على أرض الواقع ؟ وما هي التحديات التي لازالت لم يباشر بشأنها نقاش وقرارات جريئة ؟

(*) باحث في علم الاجتماع

2 من 1

حريات نقابية

الأساتذة يقاطعون تكوينات الإدماج بتارودانت

قاطع الأساتذة تكوينات الإدماج مرحلتها الأولى المبرمجة قبيل توقيع محاضر الخروج، ونفذت التنسيقية الرباعية للنقابات الداعية، وهي الجامعة الوطنية لموظفي التعليم التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب والنقابة الوطنية للتعليم(فدش) والنقابة الوطنية للتعليم(كدش) والجامعة الحرة للتعليم وقفة احتجاجية امام مركزي التكوين) تارودانت المدينة وأولاد تايمة (حيث رفعت شعارات تندد بالطريقة الارتجالية التي يمرر بها هذا المشروع، والتهميش لمطالب رجال ونساء التعليم التي تركز على ضرورة تهييء ظروف التكوين واختيار الوقت المناسب للاستفادة الجيدة مع التعويض عن التنقل.

كما استنكر مجموعة من أطر التفتيش التي استدعيت لتأطير التكوين عدم توفير الظروف الملائمة للتكوين (طاولات بالية وانعدام الكهرباء بمركز اولاد تايمة...).

وأصدر الفرع الإقليمي لنقابة مفتشي التعليم بيانا يحمل فيه النيابة مسؤولية فشل تكوينات الإدماج المبرمجة قبيل موعد محاضر الخروج، وأكدت فيه هيئة التفتيش على عدم التزام النيابة بتعهداتها والتزاماتها وعدم اختيارها الوقت المناسب للتكوين، كما استنكر البيان الطريقة التي تمت بها مراسلة هيئة التفتيش التي لم تتلق أية دعوة رسمية للتأطير، بالإضافة إلى التذمر القوي لهذه الفئة من عدم إعداد النيابة للمناخ والمكان المناسب للتكوين.

رشيد فنان

مديرية الموارد البشرية تفعل جهوية الوثائق الإدارية والمالية

شرعت وزارة التربية الوطنية –قطاع التعليم المدرسي في تقديم خدمة جديدة، تهدف إلى ما أسماه بلاغ صادر عن مدير ر ية الموارد البشرية "الارتقاء بالخدمات المقدمة لفائدة موظفي القطاع من لدن المصالح المختصة بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية، ومن أجل تقريب المعلومة من الموارد البشرية، وبفضل التنسيق مع المركز الوطني للمعالجة التابع للخزينة العامة للمملكة، شرعت في تسليم عدد من الوثائق لأصحابها، وهي "شهادة التعويضات العائلية؛ شهادة أداء الراتب؛ شهادة الاقتطاعات؛ شهادة الوضعية الإدارية؛ شهادة الضريبة العامة على الدخل؛شهادة إثبات احتساب الخدمات السابقة؛شهادة وقف أداء الراتب.

وأخبر البلاغ المذكور كل موظفات وموظفي قطاع التعليم المدرسي بانطلاق هذه العملية إقليميا وجهويا، وعلى الراغبين في الحصول على هذه الوثائق أن يتوجهوا إلى النيابة الإقليمية أو الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين التابعين لها دون تحمل عناء التوجه إلى المصالح المركزية المختصة بالوزارة.

وبحسب مصادر نقابية فمن شأن هذا الأمر تقريب الإدارة من موظفي وزارة التربية كما من شأنه أن يخفض من حجم الموظفين الذين يقصدون المصالح المركزية، كما سينهي بعض الشكوك المرتبطة بالإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية من اقتطاعات مباشرة من أجور موظفي وزارة التربية الوطنية دون إخبار الموظف المعني بطبيعة الاقتطاع، حيث سيتمكن المعنيون من التعرف على نوع الاقتطاع ومعلومات أخرى متعلقة بوضعياتهم المالية بشكل محين. ورحبت المصادر نفسها بهذا الإجراء واعتبرته خطوة تستجيب لما طالبت به النقابات من ضرورة موافاة الوزارة جميع موظفيها بوثائقهم المالية والإدارية، كما أن هذا الأمر سيخفف على المكاتب النقابية التي تضطر في خدمة الشؤون النقابية إلى لعب دور الوسيط في حصول الموظفين على تلك الوثائق على صعيد أرجاء الوطن.

البطولة المدرسية لألعاب القوى

أكاديمية الرباط تفوز باللقب للمرة الخامسة

تمكنت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الرباط سلا زمور زعير من الظفر بالمرتبة الأولى في منافسات الدورة 42 للبطولة المدرسية لألعاب القوى التي جرت أطوارها السبت الماضي في ملعب مرشان بمدينة طنجة، هذه الدورة التي نظمت تحت شعار/الرياضة المدرسية دعامة أساسية لمدرسة النجاح/ من قبل مديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وبتعاون مع الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية وأكاديمية طنجة تطوان، عرفت مشاركة واسعة للتلاميذ من مختلف الفئات (فتيان، صغار، شبان) ذكورا وإناثا ينتمون إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بالمغرب، وقد حصد تلاميذ نيابة الرباط المرتبة الأولى؛ فيما فازت نيابة فاس بالمرتبة الثانية، وعادت المرتبة الثالثة لنيابة الصخيرات تمارة، مما مكن ممثلي الأكاديمية الجهوية بالرباط في مختلف الفئات العمرية المتبارية من صعود منصة التتويج وحصد معظم الميداليات الذهبية للمرة الخامسة على التوالي في منافسات البطولة الوطنية المدرسية لألعاب القوى التي تنظمها وزارة التربية الوطنية سنويا، وقد تميزت هذه الدورة بتحقيق رقم قياسي جديد في القفز العالي من قبل التلميذة غزلان سيبا عن معهد رياض المعرفة بالرباط من فئة الصغيرات، إذ قفزت مترا و74 سنتمترا؛ محققة بذلك مفاجأة الدورة بتجاوزها الرقم القياسي لفئة الشبان في هذه الرياضة.

رقم

ينتظر أزيد من 60 ألف مدرس ومدرسة بقطاع التعليم المدرسي إفراج الوزير اخشيشن وكاتبة الدولة العبيدة عن نتائج الحركة الانتقالية الوطنية العادية، وغالبا ما تتراوح نسبة الاستفادة من هذه الحركات التي تتعلق أساسا بأساتذة الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي ما بين 6و7٪، مما يخلف آثارا سلبية خصوصا على الذين قضوا أزيد من عقدين من الزمن في منطقة معينة دون الظفر بمنصب في المناطق الحضرية.

60000

الصفحة من إعداد خالد السطي
khalidesssatte@gmail.com